مع الانتقادات الموجهة صوب إعدادها

المالية النيابية: إكمال الأطر الأساسية للموازنة العامة للسنة المقبلة

□ بغداد /أحمد عبدربه

موازناتنا العملاقة لم تملأ بطون الجائعين

كشفت اللجنة المالية في مجلس النواب عن اكمال الاطر الاساسية للموازنة العامة لسنة ٢٠١٣ لافتاً الى ان الشهر التاسع من العام الحالي سوف يشهد الانتهاء من اللمسات الاخيرة للموازنة جاء هذا على لسان عضو اللجنة هيثم الجبوري فيما انتقد الخبير الاقتصادي باسم عبد الهادي الاسلوب المتبع من قبل وزارة المالية في اعداد الموازنات.

وقال الجبوري لـ (المدى) :ان اللجنة بنظر الاعتبار الاهتمام بالجانب الاستثماري من خلال دعم الموازنة الاستثمارية بالاضافة الى مناقشة كيفية تطوير عمل القطاع الخاص موضحاً ان دعمه يعمل على تحريك الاقتصاد العراقي بالكامل .

الى ذلك انتقد الخبير المالي باسم عبد الهادي الاسلوب المتبع من قبل وزارة المالية في اعداد الموازنات العامة للدولة معتبراً اياه تقليديا مقارنة بالاساليب المتبعة عالمياً في معظم الدول المتقدمة .وقال عبد الهادي لـ (المدى) :ان اسلوب البنود الذي تستخدمه وزارة المالية في اعداد الموازنة لا يتناسب مع الاحوال الاقتصادية الاخيرة ولا يوفر الاهداف التنموية للبلد موضحاً انه يؤخذ الاحتياجات من جانب والموارد المتوفرة من جانب اخر فيصبح التوزيع على أساس الاحتياجات .

واضاف عبد الهادي :يجب ان تستخدم الوزارة في اعداد الموازنة اسلوب (المدارة بالاهداف)والذي يعتمد على الاهداف الاقتصادية الموضوعة من قبل خبراء لهم باع طويل في اعداد الموازنات من خلال التنسيق مابين التوقعات والاحتياجات داعياً الى ضرورة الاهتمام بالخدمات التي يحتاج اليها المواطن والنهوض بواقع البنى التحتية فضلاً عن تغليب الجانب الاقتصادي على السياسي في حالة اعداد الموازنة حتى لا يصيبها التأخر . وقد صادق مجلس النواب على الموازنة العامة للعام الحالي ٢٠١٢ في وقت متأخر و بلغت ١٠٠ مليار دولار وبلغت الموازنة الاستثمارية (٣٧) تريليون دينار (نحو ٣٥ مليار دولار) والموازنة التشغيلية (٧٥) تريليون دينار (٧٠ مليار دولار) توزعت بين مؤسسات ووزارات وهيئات الدولة كافة. ويرى بعض خبراء الاقتصاد ان البلاد تخسر مبالغ طائلة عن كل يوم تأخير في إقرار قانون الموازنة العامة ما يؤدي إلى إرباك الاقتصاد والاستثمار، فضلا عن التأثير السلبي على نفسية المواطنين بالاضافة الى تراجع القدرة الشرائية في البلاد لعام ٢٠١٢، مرجعين الأسباب الى عدم زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين وزيادة الموازنة التشغيلية على حساب الاستثمارية في موازنة عام ٢٠١٢.

الى ذلك اعلنت وزارة المالية أن الحكومة تستعد لإعداد موازنة تكميلية خلال عام ٢٠١٢، مرجحة إقرارها من قبل مجلس الوزراء خلال الأسبوع المقبل لتقديمها إلى مجلس النواب.

وقال وزير المالية رافع العيساوي في تصريحات صحفية إن الحكومة تستعد لإطلاق موازنة تكميلية خلال العام الحالي ٢٠١٢"، مبينا أن "الوزارة قدمت أربعة إلى خمسة مبادئ لإعداد هذه الموازنة المقرر إطلاقها نهاية هذا العام".

ورجح العيساوي أن "يقر مجلس الوزراء هذه الموازنة التكميلية خلال الأسبوع المقبل لتقديمها إلى مجلس النواب لغرض مناقشتها وإقرارها"، مشيرا إلى "عدم تحديد المبالغ الخاصة بهذه الموازنة لغاية اليوم نظرا لوجود التزامات لدى وزارة المالية".

وأضاف العيساوي أن "هناك نحو أربعين تريليون دينار تحتاج إلى المعالجة في الفترة القادمة ضمن الموازنة التشغيلية"، لافتا إلى أن "الوفرة المالية المتوقعة من أسعار النفط لا تكفي لسد هذه المبالغ وبالتالي فان الوزارة ستسعى إلى تأجيل تسديد بعض هذه الديون وخاصة ديون مصرفي الرافدين والرشيد باعتبارها بنوكا محلية.

دليل سياحي جديد لإقليم كردستان

□ أربيل /المدى

أصدرت الهيئة العامة للسياحة في كردستان أحدث دليل سياحي للإقليم مكون من ١٤٤ صفحة ويضم معلومات عن مختلف أصناف السياحة.

وقال المتحدث باسم الهيئة نادر روستي بحسب (آكانيوز) ان الدليل السياحي يعتبر احد الخدمات التي تقدم للسياح، حيث سيتعرف السياح بواسطته على الأماكن السياحية وبعدها على العاصمة والمكونات الطبيعية ووجود الخدمات السياحية، وعلى ضوء تلك المعلومات سيحدد السائح وجهته".

وأضاف ان الهيئة العامة للسياحة بإقليم كردستان قامت بطباعة ونشر دليل سياحي جديد باللغتين الانجليزية و العربية"، مبيناً ان "الدليل يتكون من ١٤٤ صفحة وبخمسة آلاف نسخة".

ولفت الى ان "هذا الدليل الجديد يضم ٣٠٨ صور ملونة وتسعة من أصناف السياحة، فضلا عن عدد كبير من هواتف الفنادق والمطاعم والشركات السياحية"، منوهاً الى انه "سيتم توزيع النسخة الجديدة من الدليل السياحي على القنصليات الأجنبية في عاصمة اقليم كردستان أربيل وممثليات حكومة الاقليم في البلدان الأخرى وعلى الشركات ومطارات الاقليم والسياح".

وتابع ان تعريف اقليم كردستان بصورة عامة والأماكن السياحية بالدول والسياح، سيسهم في جلب عد أكبر من السياح الى الاقليم وزيادة الواردات المالية المتأتية من القطاع السياحي".

وأشار الى انه يجري الآن تحديث معلومات الدليل الالكتروني العامل بنظام جي بي اس، كما يجري الآن تصميم المشروع السياحي للمواقع الدينية، حيث سيتم توزيعه بعد طباعته".

ويضم الاقليم عدداً كبيراً من المصايف والمناطق السياحية، حيث يتوجه اليه سنوياً عشرات الآلاف من العراقيين والأجانب، منها مصايف: شقلاوة، كلي علي بك، بيخال، زاويتة، سولاف، سرجنار، أحمدآوا، دوكان، سرسنك، ومصايف أخرى.

بدء أعمال الملتقى الاقتصادي العراقي الإيطالي في نينوى

□ الموصل / نوزت شمدين

انطلقت في مدينة الموصل أعمال الملتقى الاقتصادي العراقي الايطالي الأول في نينوى، ويستمر ثلاثة أيام بمشاركة العديد من الشركات الايطالية المتخصصة.

وقال محافظ نينوى اثيل النجيفي أن تنظيم الملتقى في نينوى، دليل على عودة الحياة الطبيعية فيها، بعد سنوات من التدهور الأمني. مشيراً الى انه يمثل سابقة مهمة في محافظة نينوى، التي باتت اليوم بحاجة كبيرة الى تطوير علاقتها الاقتصادية مع العالم، خاصة وإنها تمتلك مؤهلات التطور من خلال وجود الثروات المتعددة والموارد البشرية الهائلة".

وأكد النجيفي حرص حكومة نينوى المحلية، على تعزيز التعاون التجاري والسياحي والزراعي والصحي مع الحكومة الايطالية، بما يحقق تطوير المحافظة وإعادة بنائها من جديد.

من جانبه قال ممثل وزارة الخارجية الايطالي فرانشيسكو فيرله، ان الحكومة الايطالية تسعى الى توسيع رقعة التعاون الاقتصادي بين العراق وايطاليا وفي المجالات كافة، وان شركات ايطالية كثيرة تعمل حاليا في العراق في القطاع التجاري والاستثماري وفي تقديم التصاميم الهندسية للمشاريع العراقية.

وذكر ان حجم التعاون السنوي بين العراق وايطاليا وصل الى نحو خمسة مليارات دولار، وان بلاده تستورد من العراق ما نسبته ٢٠٪ من مجموع ما تستورده من النفط من باقي الدول، وان حكومته تأمل من خلال هذا الملتقى، والملتقى السنوي الذي يعقد في العاصمة بغداد توسيع العمل المشترك، وزيادة حجم الصادرات والواردات بين البلدين.

وتابع فيرله: ان المرحلة المقبلة ستشهد تعاونا بين ايطاليا ومحافظة نينوى في مجالات التجارة والسياحة، ولاسيما ان نينوى تمتلك عددا كبيراً من المواقع الاثرية.

وعلى أرض الواقع يقول فراشيسكو، ان هنالك تعاونا قائما بين ايطاليا ونينوى، ويتمثل ذلك من خلال إنشاء مركز متخصص لمعالجة مرض الثلاسيميا، في قضاء الحمدانية شرق مدينة الموصل.

لجنة نيابية تتهم دول الجوار بتأجيل تطبيق التعرفة الكمركية

□ بغداد /المدى

اتهمت اللجنة الاقتصادية البرلمانية دولا مجاورة بأنها وراء تأجيل الحكومة تطبيق قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ المقرر العمل به في الأول من تموز المقبل، معتبرة قرار التأجيل غير دستوري أو قانوني .

وقال مقرر اللجنة محما خليل بحسب (البغدادية نيوز) إن" قرار الحكومة تأجيل تطبيق التعرفة الكمركية سيفسح المجال لبعض الدول لجعل العراق سوقا لتصريف بضائعها الرديئة"،لافتا إلى أن التأجيل يعكس تلبية الحكومة رغبة الدول المجاورة التي تجد في قانون التعرفة الكمركية ضررا لها.

واضاف خليل إن قرار تأجيل الحكومة تطبيق قانون التعرفة الكمركية يعد غير دستوري أو قانوني ،مبينا إن" على الحكومة أن ترسل طلبا إلى البرلمان واللجنة الاقتصادية لبيان رأيها في التأجيل والتصويت عليه إن جاءت الأسباب مقنعة ،على اعتبار إن البرلمان هو اعلى سلطة تشريعية في الدولة".

وتابع إن كان التأجيل بحجة إن القانون سيتسبب بزيادة أسعار المواد الغذائية، فالقانون يحتوي على فقرة تعفي المواد الاستهلاكية من الضرائب الكمركية ".

وأعلنت الحكومة، موافقتها خلال الجلسة الـ٢٧ الاعتيادية على مشروع قانون تأجيل تطبيق قانون التعرفة الكمركية"،لافتة إلى إن" التأجيل يستمر حتى تتحقق ظروف تطبيقه ببيان يصدر من مجلس الوزراء".

يذكر إن الحكومة طالبت في الـ٢٨ من نيسان الماضي البرلمان بالتريث بتطبيق قانون التعرفة الكمركية المقرر العمل به في الأول من تموز المقبل ،لعدم اكتمال الأسس اللازمة لإنجاح تطبيق القانون فيما رفضت اللجنة الاقتصادية تأجيله.

وينص قانون التعريفة الكمركية الجديد الذي أقره البرلمان على إلغاء قانون التعريفة رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥، وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ (سياسة تحرير التجارة لعام ٢٠٠٤)، وأمر سلطة الائتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣ (ضريبة إعادة إعمار العراق وتعديلاته).

ترحيب بقرار رفع القيود عن المستثمرين الأوروبيين

□ بغداد / المدى

رحب عضو اللجنة المالية عبد الحسين الياسري بقرار رفع القيود التي كانت تفرض على المستثمرين الأوربيين مشيراً الى ان ذلك سيشجع دخول الشركات الاوربية للاستثمار في البلاد.

وقال الياسري بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): أن الاقتصاد العراقي يمر بمرحلة انتقالية من نظام شمولي مركزي الى النظام الاستثمار وحرية السوق، فتجب إزالة جميع المعوقات التي كانت سياسة النظام السابق تفرضها على المستثمرين الأجانب وهذا لما ينفع مصلحة البلد.

وأوضح: أن قرار رفع القيود من أمام المستثمرين الأوربيين جاء انسجاماً مع تطلعات الشعب والنظام الجديد الذي يمر به البلد كون الاستثمار ودعوة الشركات العالمية وتهيئة المناخ المناسب والبيئة القانونية والعملية، اضافة الى تقليل الضرائب عليهم والسماح بتحويل الفوائد والارباح الذي يحققونها ستشجع دخول الشركات الى البلد ودفع عجلة الاستثمار فيه.

وكان وفد أوروبي ضم وزراء خارجية السويد وبولندا وبلغاريا زار العراق في (٢٣ حزيران ٢٠١٢)، لبحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع العراق، وعلى ضوئها اعلن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري رفع بنك الاستثمار الأوروبي القيود التي كان يفرضها سابقاً على المستثمرين الأوربيين، مؤكدا أن هذه الخطوة ستمكنهم من الاستثمار مباشرة في العراق.

ومرت العلاقات العراقية مع دول العالم والاتحاد الأوروبي بأزمات عديدة خلال فترة حكم النظام السابق، كما شهدت علاقات العراق مع العالم أزمات أخرى عقب أحداث ٢٠٠٣ وما تبعها من تدهور في الأوضاع السياسية والأمنية التي انعكست سلباً على علاقاته الخارجية، إلا أن تلك العلاقات استعادت عافيتها بعد تحسن الأوضاع الأمنية في العراق والتسهيلات التي يقدمها في مجال الاستثمار.

أجهزة متطورة للكشف عن العملة المزورة

□ بغداد /المدى

قالت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب نجيبة نجيب ان تسعى اللجنة المالية بالاتفاق مع البنك المركزي لشراء أجهزة الكترونية ضوئية متطورة لكشف حالات التزوير والتزييف بعد عملية حذف الاصفار وتبديل العملة.

وقالت نجيب بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) إن البنك المركزي واللجنة المالية توصلا الى اتفاق لشراء أجهزة الكترونية ضوئية لفحص النقود وكشف المزورة منها بعد عملية حذف الاصفار وتبديل العملة. وأضافت: أن العملة الجديدة ستكون من فئة ورقية وأخرى معدنية وسيتم إصدارها في مطلع عام ٢٠١٣، لكنها بحاجة إلى أن يتخذ البنك المركزي الاحتياطات والتدابير اللازمة لكشف حالات الغش والتزوير التي تكررت في العملة الحالية من قبل أصحاب النفوس الضعيفة.

وأشارت إلى أن الأجهزة الجديدة ستكون مربوطة على شبكة الويب لتحديثها بآخر المعلومات حول النقود المزورة وطرق كشفها.

وبينت: أن بعض الشركات الأجنبية بالتنسيق مع البنك المركزي واللجنة المالية ستقدم قروضاً كبيرة لطبع العملة الجديدة وفق مواصفات ومعايير لها خواص أمان عالية، ورغم ذلك لا يستغنى البنك المركزي عن الأجهزة الحديثة التي تعزز كشف حالات الغش والتزوير.

يذكر أن خبراء ماليين وأعضاء في مجلس النواب، حذروا من احتمال استغلال إجراءات تبديل العملة، لضخ كميات كبيرة في الأموال المزورة من قبل عصابات متمرسة، وحصول عمليات واسعة لغسيل الأموال، كما أنها ستكلف الدولة مبالغ طائلة لطبع العملة الجديدة، في حين يقول المؤيدون للاجراء أنه ضروري لجعل الاقتصاد الوطني يقف على قدميه، وزيادة الثقة بالعملة، فضلا عن تقليل السيولة النقدية الضخمة.

تخصيص 260 مليار دينار لشراء الكهرباء من تركيا الى البصرة

□ البصرة/ وكالات

اعلن معاون محافظ البصرة لشؤون الطاقة منذر نعمة هاشم ان وزارة المالية وافقت على مناقلة المبالغ الخاصة لشراء الطاقة من تركيا عبر البوارج الراسية في موانئ محافظة البصرة.

وقال هاشم في تصريحات صحفية ان المبلغ الذي خصص لشراء الطاقة من البوارج التركية بلغ ٢٦٠ مليار دينار ،مبينا ان الطاقة التي ستضاف الى حصة المحافظة هي ٢٦٠ ميكاواط مشيرا إلى إن المبالغ دفعت وتم احتسابها من تاريخ ٢٠١٢/٥/١ لغاية سبعة أشهر أي لغاية ٢٠١٢/١٢/١ .

ولفت هاشم الى ان حصة المحافظة بعد اضافة الـ٣٦٠ميكا واط ستكون ١٢٠٠ ميكاواط موضحا ان هذه الحصة ستجعل المدينة تعمل بنظام ثلاث ساعات قطع وثلاث ساعات تشغيل.